متعة مؤقتة وجهل وأطماع خلف الستار

«الزواج السياحي».. ظاهرة تضرب القيم والأخلاق

المنظر يبعث على الحسرة والألم ويثير قضية لا يحسمها سوى الجميع، «رجل متوسط العمر يجر يد ابنته وهو يدلف الى قسم الشرطة يقيد بلاغاً ضد زوج ابنته المجهول.. كل ملامح البلاغ تقول قيد ضد مجهول.. ليجر الأب ابنته ويعود بها وهي تحمل الجنين في أحشائها لا يعرف من والده وإلى من ينتمي.. ولقب مطلقة.. أو أرملة ينتظرها، وكل ذلك في ظرف شهرين من الزمن قضتها مع رجل في عمر أبيها منحها من العمر متعة ساعات ومنح الأسرة بعض فتتات المال، وبعقد زواج ينتهي سريان مفعوله بعودة الزوج من حيث أتى لا يعرف أحد أين مكانه وما مصيره.. ليزيد من عذاب الأسرة ومعاناتها..

المشهد الآخر: «جرس التلفون الخاص بالأب يرن بعد أن حصل عليه هدية من زوج ابنته القادم من الخليج قبل شهر.. يرد بالتلفون ليجد بأن هناك من يقول له: ابنتك لدينا في الحدود نريدك أن تأتي لتستلمها لقد وجدناها مرمية على الطريق»

ويتكرر المشهد «بعد أن طاف بها الكثير من الفنادق والشقق المفروشة خلال الصيف، وبعد أن قدم لها العديد من الهدايا وهو يشرح لها حبه الشديد لها ولجمالها.. مؤكداً وعوده الكثيرة بمنح كافة أفراد الأسرة فيزا للسفر والعمل.. وهي تسبح في الخيال وفي بحر من الأمنيات بفارس الأحلام الذي تغطي عيب شيخوخته كثرة النقود في محفظته.. نهض وقد حزم كافة الأمتعة طالباً منها الوداع حتى يعود ويرسل لها كافة الوثائق الخاصة بسفرها وسفر أفراد أسرتها للعمل.. لقد غادر بعد أن استمتع خلال الصيف وحصل على برتقالة جميلة أعادت له الكثير من شبابه المفقود.. ولكنه لم يرسل سوى ورقة عليها «أنت طالق»..

تحقيق/عبدالرحيم العقاب

وحوش بشرية

● الزواج السياحي حكاية كاملة المشاهد في العديد من الدول العربية السياحية، وأصبح اليوم يغزو مجتمعنا اليمني العربي المسلم موجات من الباحثين عنه يقصدون بلادنا بعد أن أغلقت في وجوههم العديد من البلدان بفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.. وبعد أن تلطخت بقية الأقطار بفعل انتشار الكثير من الأمراض الجنسية القاتلة.

الحاجة للمال هي العدو الأول وبقية الأعداء مابين رب الأسرة والمروج للبضاعة وكاتب عقد البيع والضحية العديد من البنات الشابات في مقتبل العمر اللائي يصبحن فيما بعد «عالة– مطلقة– ويصبح الأولاد أقرب الى الانحراف».

«الزواج السياحي» هكذا يطلق عليه.. وكثيراً ما يتم أيام الصيف بأيدي مجاميع من المترفين ومجموعة من الآباء قليلي الوعي والمعرفة وتحتاج أيديهم الى المال.. يرمون فلذات أكبادهم الى وحوش بشرية تغتال منها الأنوثة وتتركها في مجهول الطريق.. يقود الأب البقرة الصغيرة الى الثور الكبير الهائج ويرميها دون إحساس بالمشاعر وبالحقوق الزوجية الاسلامية..

الظاهرة لا تخص محافظة بعينها ولكنها تكاد تمتد لتشمل معظم المحافظات... كانت غريبة عنا ومع مضي الأيام أصبحت ظاهرة للعيان في كل مكان ومثاراً للنقاش..

اقتحام

● لقد كانت البداية من محافظة إب بجامعة إب والتي اقتحمت مجالاً كان محرماً على الجامعات الدخول إليه.. لتثبت بأن الجامعة هي المجتمع والمجتمع هو الجامعة..

فكانت ندوة الزواج السياحي «الاسباب– الآثار– الحلول» التي شارك فيها كل فئات المجتمع ومن يهمهم مثل هذه الظاهرة المخيفة والمدمرة في حال استمرارها، وكانت صحيفة «إب» الصادرة عن السلطة المحلية بالمحافظة هي أول من كتب بلسان الفتيات وحكاياتهن المثيرة والغريبة.

ما رأي الدين والقضاء؟ مادور الجامعة وعلم الاجتماع؟ أين دور التربية وكيف؟ وزارة الداخلية مصلحة الهجرة ماذا يقولون؟ منظمات المجتمع المدني؟ الإعلام؟

كل هؤلاء وضعناهم في الصورة وطلبنا تحديداً منهم معرفة السبب، وشرح الآثار، وإيجاد الحلول.

جهل وأطماع

● محمد محمد المهدي– رئيس جمعية الحكمة اليمنية الخيرية فرع إب وإمام وخطيب مسجد الرحمن في إب يوضح أن الأبحاث المقدمة للندوة من خلال العلماء والباحثين والأكاديميين المتابعين لهذه القضية شملت الأسباب والمظاهر السيئة التي ترتبت على هذا الزواج الصيفي المؤقت الذي فيه شبه من زواج المتعة من حيث الاشتراك في التحديد الزمني وإن كان قد توفرت فيه الشروط من حيث أن فيه وليين وأن فيه شاهدين وأن فيه تراضياً لكن المشاركة في المتعة من حيث أنه مؤقت في نية الزوج وإن كانت الزوجة لا تدري أيضاً، ذكر العلاج لهذه الظاهرة ويقول: كان مثلاً من الأسباب الإغراء المادي من بعض القادمين من الخليج وجهل بعض الأسر بأحكام الشريعة الاسلامية حيث في الشرع الزواج هو حياة مستمرة متواصلة ترتكز بالعشرة والمودة بين الزوجين، ومن أسباب انتشار الزواج السياحي الفقر في بعض الأسر ومنها أيضاً الطمع عند بعض الأسر وبعضها لم تكن على مستوى من التدني المعيشي، الفقر بل حياتها متوسطة ولكن كان هناك شغف للمزيد من الأموال وقلة الامكانيات في بعض الأسر ويضيف المهدي: من المظاهر السيئة لهذا الزواج وجود شريحة من المجتمع وقطاع من المجتمع مهمل بعد أن أصبحت زوجه، أدى ذلك الى إهمالها ثم أيضاً التناقض بينها وبين أسرتها ثم أيضاً تتحمل أعباء ومشقة الأطفال والنظرة السيئة لها ولطفلها.

حلال أم حرام

● يوصي محمد المهدي بوجوب أن يأخذ المجتمع دوره عبر وسائل الاعلام وعبر الجامعات وعبر المساجد وأن يشترك الجميع بتوعية المجتمع بعدم التعجيل بقبول هذه الظاهرة ويردف: نحن لا نقول بأن الزواج بأجنبي حرام على الاطلاق لكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول:«إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه» وهذه الظواهر التي وجدناها تدل على ضعف الدين وسوء الخلق..

ويلتفت محمد المهدي الى الجانب الديني حول مشروعية هذا النوع من الزواج قائلاً: لا يمكن أن يفتي المفتي بالجواز مطلقاً ولا بالمنع مطلقاً، ولكن أقول إذا كان قد ثبت أن هناك صور كبيرة حصلت فيها خديعة كرجل تزوج امرأة الى الفندق ويجلس معها شهراً ويتركها ولا تدري أين هو، وظاهرة أخرى شخص أخذ زوجته الى الحدود وتركها هناك وانصرف، وآخر ذهب ولا يعرفون من أين هو، أعتقد وإن كان الأصل أن الزواج هذا يعني يجوز لكن لهذه الأسباب العارضة يحرم الزواج هذا.

لا أخلاقي

● مدير عام التربية بمحافظة إب أحمد رزق الصرمي يعتبر الزواج السياحي أو المصيافي لا أخلاقي ولا ديني ويتنافى مع كل القيم ومع كل الأعراف الاجتماعية ويقول: نحن نرحب بالسياحة في كل مكان، ونحن نرحب بها لكن في إطار الأخلاق وفي إطار القيم وفي إطار الضوابط الاجتماعية والاخلاقية والتي تنبثق من روح ديننا الاسلامي الحنيف.

أحمد الصرمي وعلى صعيد الدور التربوي أكد أنهم سوف يستخلصون من الآثار والبحوث والأوراق المقدمة في ندوة جامعة إب أهم النتائج الدينية والشرعية والأخلاقية والاجتماعية والنفسية ويقول: سوف نقوم باجراء محاضرات في المدارس وفي طوابير المدرسة المسائية والصباحية لخلق وعي مجتمعي وطلابي وأسري في سائر محافظة إب، وأتمنى أن تعمم على سائر الجمهورية اليمنية لأننا لا نرضى لبناتنا العفيفات الطاهرات أن يتزوجن بهذه الطريقة التي تعتبر كزواج المتعة لمدة شهر أو شهرين أو اسبوع أو أسابيع ثم تترك البنت ضحية وأسرتها في المجتمع اليمني.

انتشار الظاهرة

● رئيس جامعة إب الدكتور أحمد محمد شجاع الدين يذكر جملة أسباب دعت جامعته لتبني مناقشة الظاهرة منها:

– أن هنالك فتيات تم تزويجهن لمدة شهر وشهرين وثلاثة أشهر بالكثير ثم أصبحن مطلقات وأصبحن بلا مستقبل وبلا أي شيء يضمن لهن حقوقهن الزوجية.

– وهنالك أيضاً أطفال فعلاً تم انجابهم عن طريق هذا الزواج السياحي ولكنهم الآن لا يعرفون آباءهم، ولا يوجد من يتحمل مسئوليتهم من حيث الإعالة الاقتصادية والترشيد والتعليم والتوجيه والتربية ومختلف الجوانب، ولهذا بدأت هذه الظاهرة فعلاً تتفاقم بشكل واسع سواءً في مدينة إب أو في مراكز المديريات، أو في بعض القرى الأخرى..

ويستطرد الدكتور/أحمد شجاع الدين: الظاهرة لا نستطيع أن نقول أنها فقط تنطبق على محافظة إب بحكم أنها محافظة سياحية، وأعطاها أرحم الراحمين من الأمطار والخضرة ما يمكنّها من أن تكون مركزاً لجذب السائحين من مختلف البلدان العربية وغير العربية، ولكن أيضاً بدأت هذه الظاهرة تنتشر في كثير أو في العديد من محافظات الجمهورية، ولهذا شعرت جامعة إب أنه لابد من البدء بطرق هذا الموضوع الهام بالرغم من أنه لا توجد لديها المعلومات الكافية حول هذه الظاهرة، ولكن ليس بالضرورة توفر تلك المعلومات حتى نبدأ الحديث حول هذه الظاهرة، ولكننا طرقنا هذا الباب واشركنا مختلف المؤسسات في داخل المحافظة وأشركنا أيضاً الكثير من عقال الحارات ورجال القضاء والمحاكم وأشركنا أئمة وخطباء المساجد حتى يأتونا لنناقش هذه الظاهرة، وكيف يمكن تجنبها ونحن في بداية المشكلة حتى لا ننتظر وتصبح هنالك مشكلة اجتماعية كبيرة يصعب بعد ذلك معالجتها نتيجة للنتائج المترتبة على ذلك..

مؤشرات

المؤشرات الأولية من خلال البحث الميداني الذي نفذته جامعة إب بمدينة إب توضح أن نسبة كبيرة من اللائي يقدمن على الزواج إما من مرحلة ابتدائية وإما من المرحلة الثانوية.

أيضاً نسبة كبيرة من الذين يقدمون على هذا النوع من الزواج أعمارهم ما فوق الخمسين عاماً فأكثر وهذه أيضاً ظاهرة اعتبرها د.أحمد شجاع الدين في غاية الخطورة ، معظم الناس الذين أقدموا على تزويج بناتهم بهذا النوع من الزواج هم إما أميون وإما أن الفقر كان السبب وراء ذلك والبعض منهم لا يتوفر لديهم التعليم الكافي لمعرفة النتائج التي تترتب على هذا الزواج الذي سيؤدي الى الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية..

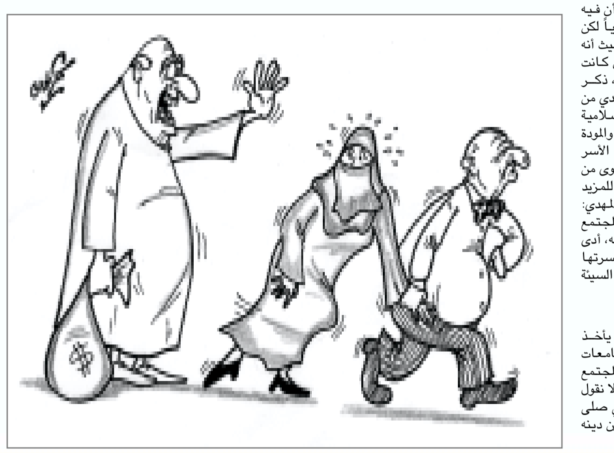

اتصال من الحدود: «تعال لاستلام ابنتك.. وجدناها مرمية على الطريق»!

آباء يبيعون بناتهم لكبار سن.. وأبناء لا يعرفون آباءهم

الأمية..

● معاذ أحمد محمد قائد مقران– معيد في كلية التربية بجامعة إب قسم علم نفس وإرشاد نفسي له بحث حول الزواج الصيفي أو السياحي وآثاره النفسية والاجتماعية من واقع دراسة ميدانية..

معاذ يسرد حقائق أظهرتها الدراسة الميدانية التي قام بها فهناك أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، كان أهم الأسباب غير المباشرة أن غالبية أسر الفتيات المتزوجات كانت ما بين الأسر الفقيرة والمتوسطة في الغالب كانت متوسطة، لكن حقيقة من خلال ملاحظة الباحث وجد أثناء النزول الميداني أن هذه الأسر تخشى التصريح بفقرها وبالتالي كانت إجابتها على الاستبيان فيها نوع من التزييف البسيط بحيث أشاروا الى أن الحالة الاقتصادية لهم متوسطة.

ويقول معاذ: أيضاً وجدت أن للمستوى الثقافي والتعليمي لآباء الفتيات المتزوجات بهذا النوع من الزواج آثاراً كبيرة حيث كانت هناك نسبة عالية من الآباء والأمهات يعانون من الأمية وكذلك القليل منهم يجيدون القراءة والكتابة، وللمستوى التعليمي أثر في قبول هؤلاء الآباء والأمهات لزواج البنات بهذا النوع من الزواج، أيضاً هناك أسباب كانت مباشرة وعددها ١٧ سبباً، وهناك خمسة أسباب رئيسية أول هذه الأسباب هو: رفاهية العيش مع هذا الزوج السائح.

ثاني هذه الأسباب: جهل والدي الفتاة بمقاصد ونوايا هذا الزوج، أيضاً أن هذا الزواج من وجهة نظرهم لا يخالف تعاليم الدين الاسلامي على اعتبار أنه يأتي بطريقة سليمة وفقاً لعقد شرعي، أما السبب الذي أتى في المرتبة الرابعة وهو رغبة الفتاة في إقناع هذا الزوج لأخذها الى دولته، ويأتي السبب الخامس وهو الحالة الاقتصادية للأسرة.

رفض صريح

● الدراسة تعرفت أيضاً على مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى الفتيات المتزوجات وكذلك الآثار النفسية والاجتماعية، وأظهرت ٧٠٪ من هذه الفتيات تم طلاقهن و٣٠٪ ذهب الزوج ولم يعد.

بذلك ترك الفتاة بدون طلاق أما مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لأولئك الفتيات منخفض جداً، وقد ظهر ذلك من خلال شعورهن بالاحباط والرفض الصريح لمثل هذا النوع من الزاج والذي بلغت نسبة الرفض فيه حوالي ٨٥٪ من اجمالي الفتيات المتزوجات وكذلك وجدنا من خلال هذا الحدود المادية للمهر حيث تراوحت ما بين المليون والنصف المليون وفي الغالب أو معظم الحالات ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٧٠٠,٠٠٠ ألف كذلك العمر الزمني لهذا الزواج وجد أنه قصير ونادر ما كان يصل الى السنة الكاملة في حين أن معظم الحالات كان ما بين شهر الى شهرين وهناك بعض الحالات وصلت الى نصف شهر فقط..

ويعلق الباحث معاذ: نجد أن الغاية من هذا الزواج غرضها المتعة الجنسية لا غير ، وكذلك وجدنا أن هناك نسبة من أولئك الفتيات بل غالبية النسبة أنهن في أعمار الزهور، وهن اللائي كن في الفئة العمرية ما بين ٢٠–٢٤ ثم الفئة العمرية من ١٥–١٩ وبذلك جد أن هؤلاء الأزواج لديهم قواسم مشتركة في اختيار فرائسهم وهم يتوقون الى الفتيات صغيرات السن بعيداً عن أي التزام سواءً كان أخلاقياً أو اجتماعياً أو دينياً أو إنسانياً ، وهؤلاء الأزواج قد يكونوا فارين ويشكلون فئة المتقدمين في العمر حيث أن أعمار هؤلاء الأزواج في المتوسط ٥٠ سنة فما فوق يعني أعماراً كبيرة وبذلك نجد أن هؤلاء الفئة الكبيرة في السن الخارجين من جحيم زوجاتهم الأساسيات اللائي قد يمارسن عليهم نوعاً من السيطرة مقابلاً هؤلاء الأزواج ضعيفي الشخصية وبالتالي يتوجهون الى اليمن ليجدوا فرائس سهلة مثل هؤلاء الفتيات البريئات.

التوعية

يقول معاذ: البحث توصل الى تلك النتائج والاستنتاجات وكانت هناك مجموعة من التوصيات منها التوعية الاعلامية عبر وسائل الاعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة بأضرار هذا النوع من الزواج، وكذلك إقامة الندوات العلمية وكذلك على خطباء المساجد ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات النسوية بضرورة التوعية بأهمية الزواج السليم والحكمة من الزواج، كذلك تقدمت بنوع من المقترحات التي هي تكميلية لإجراء هذا البحث أولها إجراء دراسة لمعرفة أسباب الزواج الصيفي وآخرها التوافق النفسي في بقية محافظات الجمهورية، ثاني المقترحات هو إجراء دراسات لمعرفة أسباب الزواج الصيفي من وجهة نظر أولياء أمور الفتيات على اعتبار أن الدراسة التي قمت بها كانت من وجهة نظر الفتيات أنفسهن ،أيضاً من ضمن المقترحات بناء برنامج إرشادي لرفع مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى الفتيات المتزوجات بهذا النوع من الزواج.

مسئولية جماعية

● الباحث معاذ أحمد مقران يرى أن الحلول ليست مسئولية فرد واحد ولا مسئولية جهة واحدة ولكن مسئولية جماعية ابتداءً من وسائل الاعلام المختلفة وكذلك قبل الوسائل الاعلامية تأتي الجهات المسئولة الجهات الرسمية ولا يفوت معاذ أن يشيد بالدور الذي قامت به المؤسسات الحكومية والجهات الرسمية ممثلة بوزارة الداخلية ووزارة العدل بضرورة وضع اجراءات عند تزويج غير اليمني إلا بموافقة هاتين الوزارتين وكذلك موافقة سفارة الزوج ويؤكد معاذ على الجانب التوعوي والاعلامي وأيضاً الجانب التوعوي من خلال المدرسة والجامعة وأيضاً تشجيع مثل هذه الأبحاث العلمية التي توضح ماهي الأسباب وراء هذا الزواج والآثار النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إليه.. خلاصة نجد أن المسئولية ليست مسئولية فرد بعينه ولا مسئولية جهة بعينها وإنما المسئولية مسئولية جماعية كما يقوم بها الفرد وكذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية سواءً كانت منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة.

إجراءات

● العقيد/ صادق الكامل– مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بمحافظة إب يؤكد أن القوانين والإجراءات الموضوعة هي لصالح المرأة اليمنية وهو الإذن بالزواج من وزارة الداخلية بشروط محددة نظمها القانون وتطرقنا الى المادة العشرين من قانون الجنسيات المعدل بالقرار الجمهوري، وهو أن من حق المرأة اليمنية المتزوجة من أجنبي أن يراعى أطفالها حتى يبلغوا السن القانوني، وهناك شروط حددها القانون وإجراءات كثيرة وكلها تصب في مصلحة المواطن اليمني.

ومن وجهة نظره يعتبر أهم الأسباب المؤدية لهذا الزواج هي الحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية واستغلال بعض الضعفاء من أمراض النفوس لهذه الحالة، ويقول: وهو زواج مؤقت ليس زواجاً ولا نقول شرعياً، نترك ذلك لأصحاب التشريع ولكنا نقول من الناحية الإجرائية لا تعلم أجهزة الدولة شيئاً عن هذا الزواج الذي يتم في الخفاء نرجو من الاخوة المواطنين والأمناء الذين يقومون بعقد الزواج أن يمتنعوا عن تلك الإجراءات إلا بإذن من الجهة المختصة لما فيه مصلحة المواطن اليمني.

ولقد عملت وزارة الداخلية على إيجاد اللوائح المنظمة لمثل هذا الزواج.. وحتى يأمن الأب والأسرة على فلذات أكبادهم تكون الوزارة على علم بهذا الزواج وكذلك سفارة بلاده، وبما يضمن الحقوق الزوجية والاجتماعية للطرفين.. وبما يعود بهذه الحقوق في حالة الاختلاف والطلاق لا سمح الله.

ويلفت العقيد صادق كامل الى أن الحلول تكمن في زيادة رفع الوعي لدى أفراد المجتمع والابلاغ عن أي زواج يحدث بهذه الطريقة ليتم اتخاذ الاجراءات القانونية في حق من قام بالعقد ومن دل على مثل هذا الفعل وتوعية الأسر بأضرار مثل هذا الزواج المستقبلية.

آثار خطيرة

● الاخصائية الاجتماعية/ ماجدة قاسم العطاب تؤكد أن الزواج الصيفي السياحي هو عبارة عن ارتباط مؤقت يحدث لفترة بسيطة ليمنيات من رجال من غير دول يمنية سواءً من الخليج و غيرها، وذلك بغرض المتعة من قبل الزوج نفسه ويحدث لفترة قصيرة سرعان ما ينتهي ويولد آثاراً اجتماعية خطيرة، الأسباب التي قد تحدث نتيجة هذا الزواج توجد عدة أسباب كثيرة قد تكون اجتماعية، اقتصادية، قد تكون تعليمية وقد تكون شخصية ومن ضمنها أولاً الفقر والظروف المعيشية الصعبة.. ثانياً: غلاء المهور الذي يؤدي الى طمع الآباء وجشعهم..

ثالثاً: هروب الفتاة نفسها من المشاكل الأسرية والخلافات الأسرية فتحس أن هذا منفذاً لها ومتنفس وفرصة في حياتها.

بالنسبة للآثار النفسية قد تكون هناك آثار نفسية اجتماعية على الفتاة فتصاب بالاحباط الشديد لأنها كانت مجرد سلعة فقط ليس لها أي مشاعر ولا أحاسيس، وأن رب الأسرة وولي الأمر قد تاجر بها تجارة فقط واستفاد من المبالغ المادية تكون هذه الفتاة ساخطة على ولي أمرها، وبالنسبة لولي الأمر الآثار المتوقعة عليه أنه سيكون منبوذاً من أقرانه و أصدقائه في المجتمع لأنه خالف الأعراف اليمنية وأدى بابنته الى الهلاك والضياع، وثاني شيء ظهور عجزه عن مواجهة هذه المشكلة لاعتبار أن فقره هو نقطة ضعفه وبالتالي شعوره بالذنب تجاه فلذة كبده التي لم يحافظ عليها كما ينبغي.

أيضاً تذكر ماجدة العطاب أثراً متوقعاً في مستقبل الاطفال الذين سوف يولدون سيصابون بالاحباط لعدم وجود رفاهية ومعيشة اقتصادية كافية ونتيجة غياب الأب سيكون هذا الطفل من اطفال الشوارع أو يُسموا بالاطفال المولودين في الظروف الصعبة ويتولد هذا نتيجة التفكك الأسري وعدم الرقابة والقصور في التوجيه والتنشئة الاجتماعية والقصور أيضاً في العلاقة بين الأسرة والمدرسة فهناك علاقة منفصلة ولا توجد شراكة حقيقية بين المجتمع والمدرسة، هذه كلها آثار تنجم عن وجود مثل هؤلاء الأطفال.

ماجدة تعتقد أن الحلول كثيرة والمسئولية مسئولية الجميع أفراداً ومؤسسات وليست مسئولية فرد أو جماعة وإنما مجتمع بأسره ومنه لا بد من توعية الفتاة المقدمة على هذا النوع من الزواج أولاً.. ثانياً: لابد من تفعيل دور مؤسسات الاعلام التربوي صحافة، خطباء، مساجد.

وتشير الى أهمية اقامة ورش عمل لمجالس الآباء والأمهات والاخصائيات الاجتماعيات، لأنهم بمثابة الوسيط والرسالة التي تنقل للمجتمع وبالتالي توفير فرص عمل للشباب العاطل عن العمل وهذا أهم شيء، كذلك اتخاذ الاجراءات ومعالجات من قبل الحكومة نفسها بمنع هذا الزواج والحد من الزواج بغير اليمنيين أسوة ببقية الدول التي تعالج مثل هذه القضية.

مشكلة مفاهيم

● سميرة الباهلي– رئيسة اتحاد نساء اليمن محافظة إب تحدثت حول دور منظمات المجتمع المدني سواءً كانت أحزاب سياسية أو جمعيات نسائية وقالت: أنه يناط بها دور كبير وهام وخطير جداً وإن لم تقم بهذا الدور فما هو الدور الحقيقي الذي سوف تلعبه في المجتمع ذلك أن دورها في عملية التوعية دور ضروري ولا بد من القيام به وتجزم بأن الاشكالية في قضية الزواج السياحي.. هي عبارة عن ثقافة المجتمع والموروثات الاجتماعية التي يختزنها المجتمع أو الناس في أذهانهم حول قضية الزواج بصفة عامة مفاهيمهم بأن الزواج للمتعة الجنسية أو الخدمة الجنسية تناولهم لهذه القضية أو للمرأة بأنها كيان ناقص يمكن أن تباع وتشترى بمنتهى السهولة لمن يدفع أكثر، الأمر الآخر كما ذكرت أن القضية من هذا المنطلق لا بد من التوعية أن نعتز بذاتنا وأن نرفض كل هذه الأشياء التي يمكن أن تبيع المرأة كسلعة رخيصة فالمرأة كائن مكرم كائن كرمه الله سبحانه وتعالى وجعلها من الأهلية ومن التقدير ما يمكن أن تكون شخصاً يعتز بنفسه ويعتز بذاته ولا يقبل هذه المغريات التي دائماً ما تقضي على مستقبل الفتاة إن آجلاً أو عاجلاً وتضع المرأة المجتمع في مستنقع من الاحباطات النفسية والمشاكل التي ليس لها حلول.. وتضيف سميرة الباهلي: قضية الزواج السياحي قضية يجب أن نتناولها جميعاً نحن لذا من خلال مسؤولينا دورنا في هذا الجانب لن نكتفي بأن نقوم بدورنا في اتحاد نساء اليمن بل سنعمل وسنقيم ورش عمل خلال شهر ٦ لقيادات العمل النسائي بالمحافظة ورؤساء المراكز الريفية لأن المستهدفين فيها، كانت هذه هي المبادرة الأولى للجامعة لكنها كانت البداية وعلى الجميع تقع مسئولية مواصلة الدور ومسئولية منع وتوعية بأخطار هذا الزواج.

ردع

● وتعتبر سميرة أن الحلول تكمن في التوعية ثم التوعية وهذه عملية مهمة جداً حسب وصفها الجوانب الاقتصادية التي ذكرها الكثير في حلولهم الضغط القانوني وله عدة جوانب جانب توعية وجانب قوني في من يحررون عقود الزواج، الجانب الآخر أن تكون هناك قناعة لدى الآباء ولدى الفتيات بعد الخروج من مشكلة الفقر أو العنوسة أو أي شيء من هذه المشكلات بمشكلة أكبر منها وأسوأ منها ونتائجها ستكون مدمرة على مستقبلهن شخصياً وعلى مستقبل أولادهن فيما بعد.

سماسرة هذا الموضوع الذين يتاجرون بهذه الارواح تعتبرهم سميرة الباهلي خلايا سرطانية في المجتمع ولا بد أن تتخذ قرارات بتحميلهم المسئولية أولاً ولا بد أن تتحمل الجهات المختصة مسئوليتها في معاقبتهم عقاباً رادعاً لكن في النهاية تقول سميرة: أن ولي الأمر والفتاة اذا رفضوا المغريات فلن يكون لهؤلاء مجال على الاطلاق لكن لابد أن تتحمل الجهات الرسمية مسئولية ردعهم ووقفهم عند حدهم في حال حصول أشياء مثل هذه، وأعتبر أن هذه القضية ليست قضية اجتماعية يعاني منها أفراد معينون لكنها قضية وطنية علينا جميعاً الاهتمام بها وغرس مفاهيم الاعتزاز بالذات والاعتزاز بأنفسنا لأننا شعب نحترم أنفسنا لأننا شعب نحترم القيم والمثل و العلاقات الاجتماعية الموجودة بيننا ولا نسمح لأي كائن من كان مستهتر سواءً كان سمساراً أو طالب متعة طارئة أن يخترق علينا قيمنا وأن يفسدها علينا فنحن ما زلنا بفضل الله سبحانه وتعالى نعتز بالكثير من المثل والقيم والأخلاق الحميدة التي نعتز بها ونعتبرها هي رأس المال الحقيقي بالنسبة لمجتمعنا.

ويقول عبدالكريم الرعوي– نائب رئيس تحرير صحيفة إب: دورنا في الاعلام لن ينتهي بل سنعمل ومعنا كل الطيبين في كل أنحاء الوطن على الوقوف بحزم وقوة أمام أي قوى خارجية يمكن أن تؤثر في ديننا وأخلاقنا وتعمل على نشر مثل هذه الانواع من الزيجات غير الشرعية التي يضمر فيها الزوج الباحث عن المتعة نيته المخفية بقضاء بعض الأوقات مع فتيات في عمر الزهور ليتركها بعد ذلك ويعود من حيث أتى وكأن شيئاً لم يكن.

الداخلية والعدل بالمرصاد والأزواج المجهولون عقودهم غير مسجلة

دراسة ميدانية: ٧٠٪ حالات طلاق و٣٠٪ غادر الزوج ولم يعد

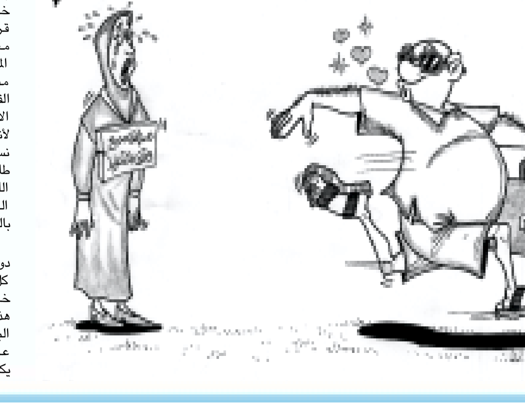باحثون: العواقب لا تحتمل والتوعية ضرورية بأخطار هذا النوع من الزواج